نتيجة أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث "وبعد"
تأليف الشيخ محمد الزهار العزيزي الشافعي
من علماء القرن الثالث عشر الهجري
(ت 1213هـ)

دراسة وتحقيق
د. محمد إمحمد أبوراس
كلية التربية/جامعة المرقب

توطئة:

الحمد لله رب العالمين، نحمده حمد الطائعين الشاكرين الراكعين الساجدين الطامعين في عفوه وغفرانه، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذه المخطوطة فريدة لطيفة في مجال اللغة العربية، لأحد علماء الديار المصرية، الشيخ: شمس الدين، محمد الزهار العزيزي الشافعي المصري، نزيل المحلة الكبرى، من علماء القرن الثالث عشر الهجري، من تصانيفه: نتيجة أفكار ذوى المجد في تحرير أبحاث وبعد، موضوع هذه الدراسة، و: إيضاح المشكلات من فروع المناسخات، في المواريث[1].

تلمذ الشيخ مع غيره أمثال: الشيخ إسماعيل الغنيمي، والشيخ علي الصعيدي العدوي، والشيخ محمد الغبلاني، على يد الشيخ العلامة نجم الدين، أبو المكارم، محمد بن سالم بن أحمد الحفني الشافعي (ت 1181هـ) وغيره.[2]، ولعل وفاته كما ذكر الجبرتي في أحداث شهر جمادي الثانية سنة 1213 هـ، لقوله: ((واستهل شهر جمادى الثانية بيوم السبت سنة 1213هـ، ... وفي وقت الحادثة هجمت على الدار العامة ونهبوها وقتلوا منها بعض الفرنساوية وفر الباقون. فأخبروا مَن بالقلعة الكبيرة، فنزل منهم عدة وافرة وقف بعضهم خارج الدار بعد أن طردوا المزدحمين ببابها وضربوهم بالبندق، ودخل الباقون فقتلوا من وجدوه بها من المسلمين وكانوا جملة كثيرة، ... وممن قتل في وقعة هذه الدار الشيخ محمد الزهار))[3]. وقد ضنَّتْ كتب التراجم عن الإفصاح عن هذا العلم، ولم أجد له ذكر فيما طلعت عليه إلا اليسير المتناثر في ثنايا كتاب تاريخ عجائب الآثار، ومعجم المؤلفين، وبعض فهارس المخطوطات، ولأهمية موضع هذه الرسالة لم يمنعني ذلك من العمل على تحقيقها لترى النور، وينتفع بها.

وهذه الرسالة الصغيرة خصصها مؤلفها محمد الزهار في جزئية من جزئيات اللغة، وهي كلمة (وبعد)، فتحدث فيما يتعلق بها في خمسة عشر مبحثًا كما سيأتي في ثناياها.

---

(1) ينظر: فهرس مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية الرياض، رقم الحفظ 05591.

(2) ينظر: تاريخ عجائب الآثار 238/1، ومعجم المؤلفين 488/3.

(3) تاريخ عجائب الآثار 159/2-160.

وهي رغم صغر حجمها إلا أنها غزيرة الفوائد، جليلة المباحث، بديعة المعاني والمباني، جمعها مؤلفها من ثنايا شروح الكتب والحواشي، فحوت دقائق ما يندر إيجاده والوقوف عليه في طيات المصادر والمراجع، وهذا دافعي في الحرص على إظهارها محققة، للإفادة بما حوته مجموعًا ومبسوطًا يغني الدارس عن تتبع عشرات الكتب.

وهي على حد علمي أنها لم تحقق بعد، وقد اعتمدت في تحقيقها على نسخة خطية محفوظة في مكتبة مكة المكرمة تحت رقم: 133/2 علوم عربية، وعدد لوحاتها تسع لوحات، وفي كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، وفي كل سطرٍ ما يقارب من عشر كلمات، وخطها نسخي جيد واضح، كتب النص بالمداد الأسود، والعناوين بالمداد الأحمر، ودوَّن على غلافها: ((هذه نتيجة أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث وبعد، تأليف شيخنا العلامة الشيخ محمد الزهار العزيزي الشافعي، غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين))، وعليه: تملك للفقير إليه: عبد الله بن علي فارسي، وبيتان من الشعر هما:

بثلاثة كفر الفلاسفة العدا إذ أنكروها وهي حقا مثبته

علم بجزئي حدوث عوالم حشر لأجساد وكانت ميته

وذيلت النسخة بعد تمامها بما نصه: ((بسم الله الرحمن الرحيم، صورة ما كتب الأستاذ شمس الدين الحنفي على هامش أصل نسخ هذه الرسالة بعد ما طالعها أربع مرات مع النظر والتأمل، ما نصه: "حمدًا لمن جعل أفكار الأذكياء ظروف فوائد المعاني، وجمَّل عنوانها بعقود جواهر المباني، وصلاة وسلامًا على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله الهادين وسائر الأصحاب، أما بعد، فقد مَنَّ الله بالاطلاع على هذا المؤلَّف الرائق المشرب، فإذا هو قد تضمن من سلاف الدقائق الأعذب، فأنبأ عن فضل مؤلفه الذي لا يضاهى، وسمو رتبة معانيه التي لا تدرك ذراها، فحمدت الله تعالى على ما أولى، وتضرعت لدي الفضل أن يزيده فضلاً، وأن يديم نفعه والنفع بحياته، وأن يفرغ عليه كمال هباته، والصلاة والسلام على أصل كل فضل، وعلى آله وصحب أَجَلِّ مَن أُجل، والله أعلم، تمت سنة 1173هـ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرا.))

وهناك نسخ أخرى لم أتمكن من الحصول عليها لظرف بلادي الحبيبة ليبيا التي يصعب فيها التنقل والسفر لنقص المال وفقد الأمن، وقد أغنتني النسخة التي اعتمدتها في إقامة النص، لوضوحها واستقامة نصها، إلا أني آثرت أن أذكر النسخ الأخرى للإفادة، وتحقيقا لعنوانها، وتأكيدًا لنسبتها إلى مؤلفها.

فالأولى: نسخة المكتبة الخالدية بالقدس، مسجلة تحت الرقم: 1576 أدب عربي، وعدد لوحاتها تسع لوحات، وُصِفَتْ بأن حالتها جيدة كتبت بخط النسخ، وأن بأولها وآخرها فوائد، وعلى الهوامش بعض الاستدراكات بخط الناسخ، وأن على اللوحة التاسعة ما نصه: "وقد نسخها لنفسه الفقير محمد سيف الدين بيده الفانية المذنبة من نسخة منقولة من نسخة مؤلفها شيخنا وأستاذنا وعمدتنا وملاذنا شمس الدين الزهار العزيزي الشافعي يوم الأحد المبارك ثامن ربيع الأول وذلك سنة إحدى وسبعين ومائة وألف، وصلى الله على سيدنا محمد الهادي وعلى آله وصحبه.. إلخ"، وعلى اللوحة الأولى (أ) ما نصه: "في نوبة الفقير نعمان الخالدي المقدسي الحنفي الأزهري عفى عنهم."

وأن أولها:.. وبعد، فقد سألني أعز إخواني وأوحد خلاَّني بلغني الله مراتب السعد أن أضع له رسالة لطيفة تتضمن أبحاث وبعد، فأجبته إلى ذلك راجياً من القادر المالك أن يهدينا إلى أحسن المسالك، وسميتها أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث وبعد..، وآخرها: وهذا آخر ما يسر الله من فضله ومنِّه إيراده، نفع الله به من تلقاه بقلب سليم وبلَّغه مراده، والحمد لله الذي بذكره تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الفائق كل مخلوق في جميع أنواع الكمالات، وعلى آله وصحبه البالغين باتباعه أقصى مراتب الخيرات، صلاة وسلاما دائمين متلازمين ما خاضت الأفكار في لجيج المعاني فاستخرجت منها الفوائد المكنونات.

والثانية: نسخة جامعة أم القرى، وصفتْ بأنها نسخة تامة، واضحة التصوير، عدد لوحاتها تسع لوحات ضمن مجموع من اللوحة 28 إلى اللوحة 35، يوجد بها تعقيبات وتصويبات، وأن بآخرها تقريظًا للرسالة لمحمد الحفناوي.

وأن أولها: بعد البسملة والحمدلة والصلاة على النبي... وبعد، فقد سألني أعز إخواني وأوحد خلاَّني بلغني الله وإياه مراتب السعد أن أضع له رسالة لطيفة تتضمن أبحاث وبعد...، وآخرها: ...وامتنع كونها عوضًا عن "أمَّا" لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض كما تقدم، وهذا آخر ما يسره الله من فضله ... تم وكمل.

والثالثة: نسخة معهد المخطوطات العربية، مسجلة تحت رقم: 987، التصوف والآداب الشرعية، معنونة بـ": نتيجة أفكار ذوى المجد في تحرير أبحاث وبعد"، لمحمد الزهار العزيزي، وُصِفَتْ بأن خطها نسخي وبها تعقيبات، وأن أولها:.. لله الذي له الأمر من قبل ومن بعد، ... فقد سألني أعز إخواني وأوحد خلاَّني.. أن أضع له رسالة لطيفة تتضمن أبحاث وبعد، وسميتها: نتيجة أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث وبعد.
وآخرها: ...فإن ذكرت كما تقدم في كلام صاحب المفتاح تعين كونها استئنافية أو عاطفة كما تقدم، وهذا آخر ما يسر الله من فضله، ومنه ... تم.

والرابعة: نسخة دار الكتب المصرية، مسجلة تحت رقم 6545. عربي، بعنوان: "نتيجة أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث وبعد".

وبهذا أسأل الله العلي القدير أن يوفقني إلى ما فيه الخير، وأن يغفر لي ولمؤلفه وللمسلمين، وأن ينفع به من طالعه بقلب سليم، فإن أصبتُ فمن توفيق الله لي، وإن وُجِدَ الخطأ فمن نفسي، وللمصوب الثواب والأجر، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

صورة غلاف المخطوط

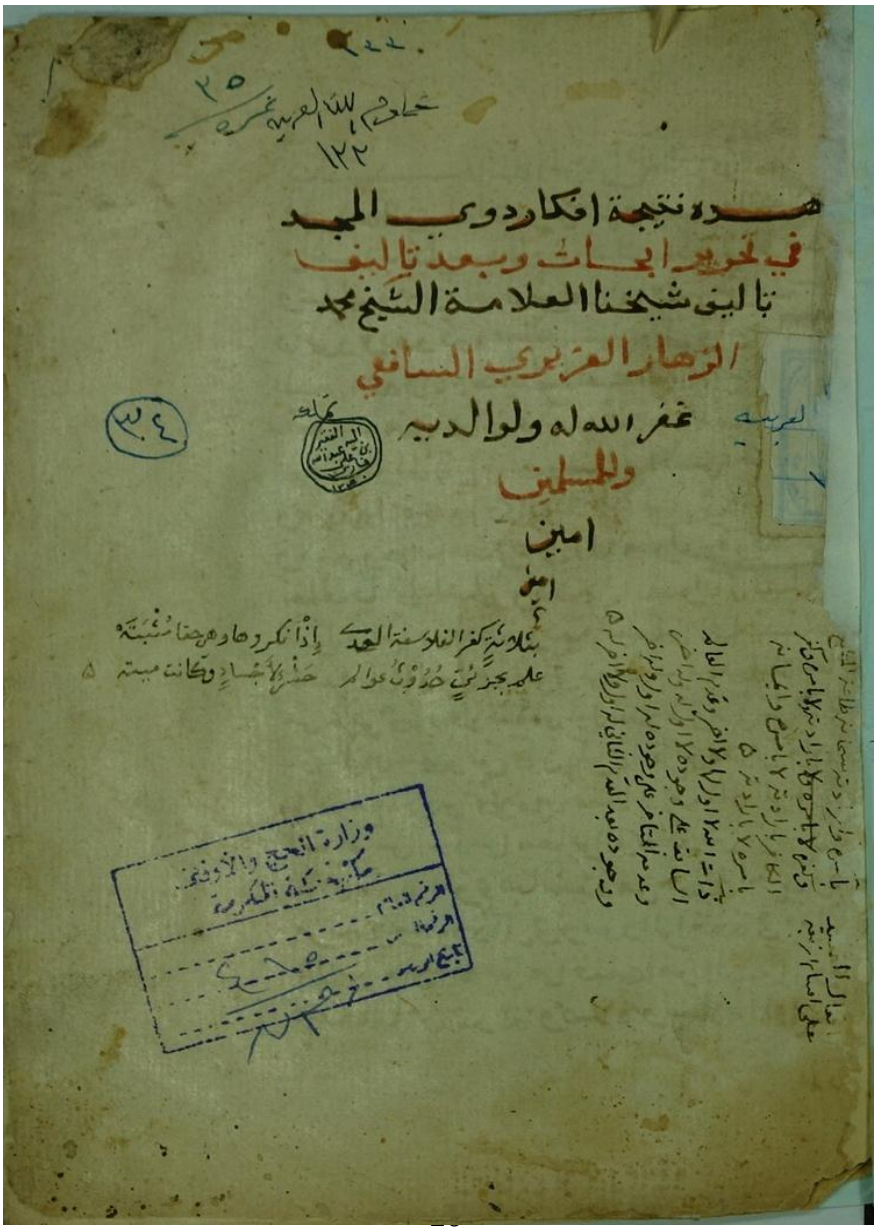

صورة اللوحة الأولى

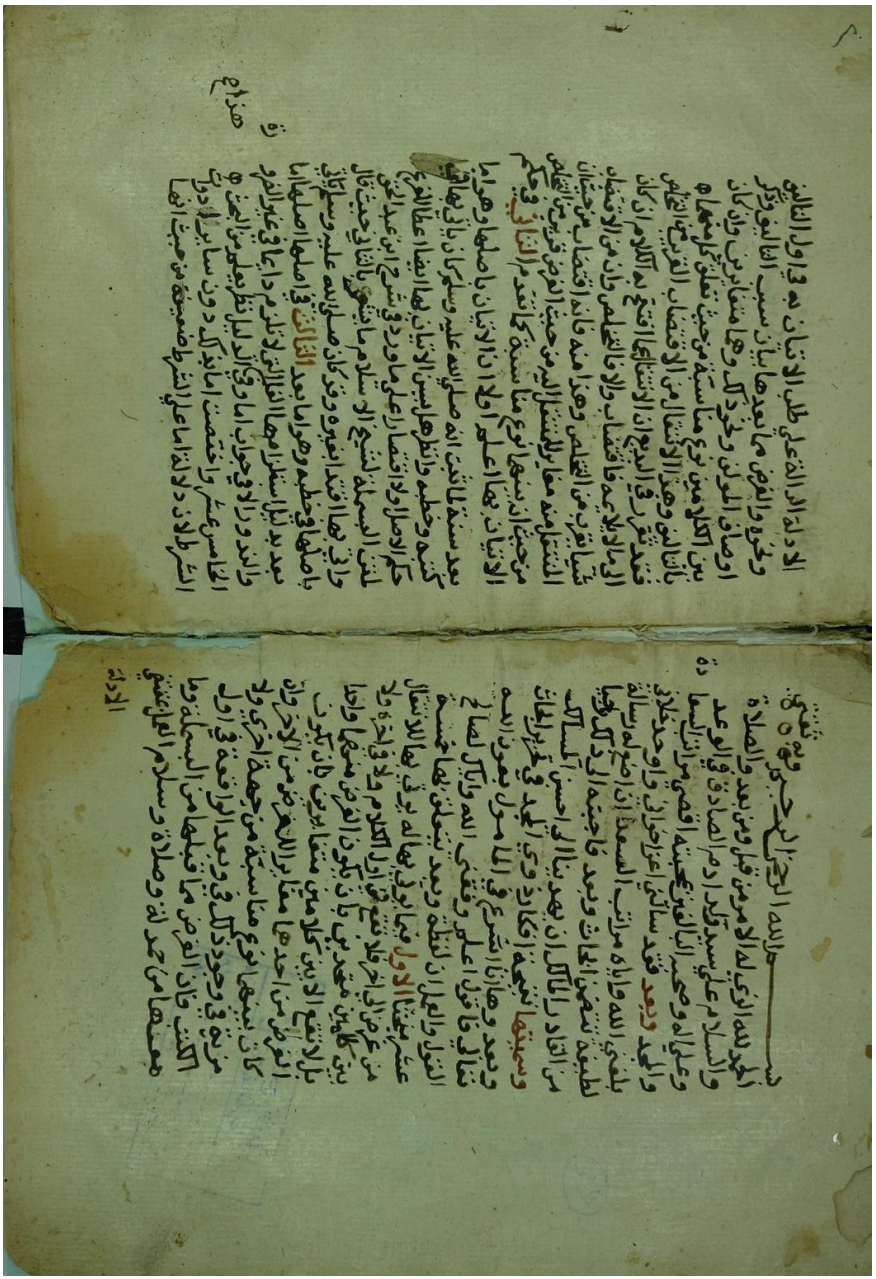

صورة اللوحة الأخيرة

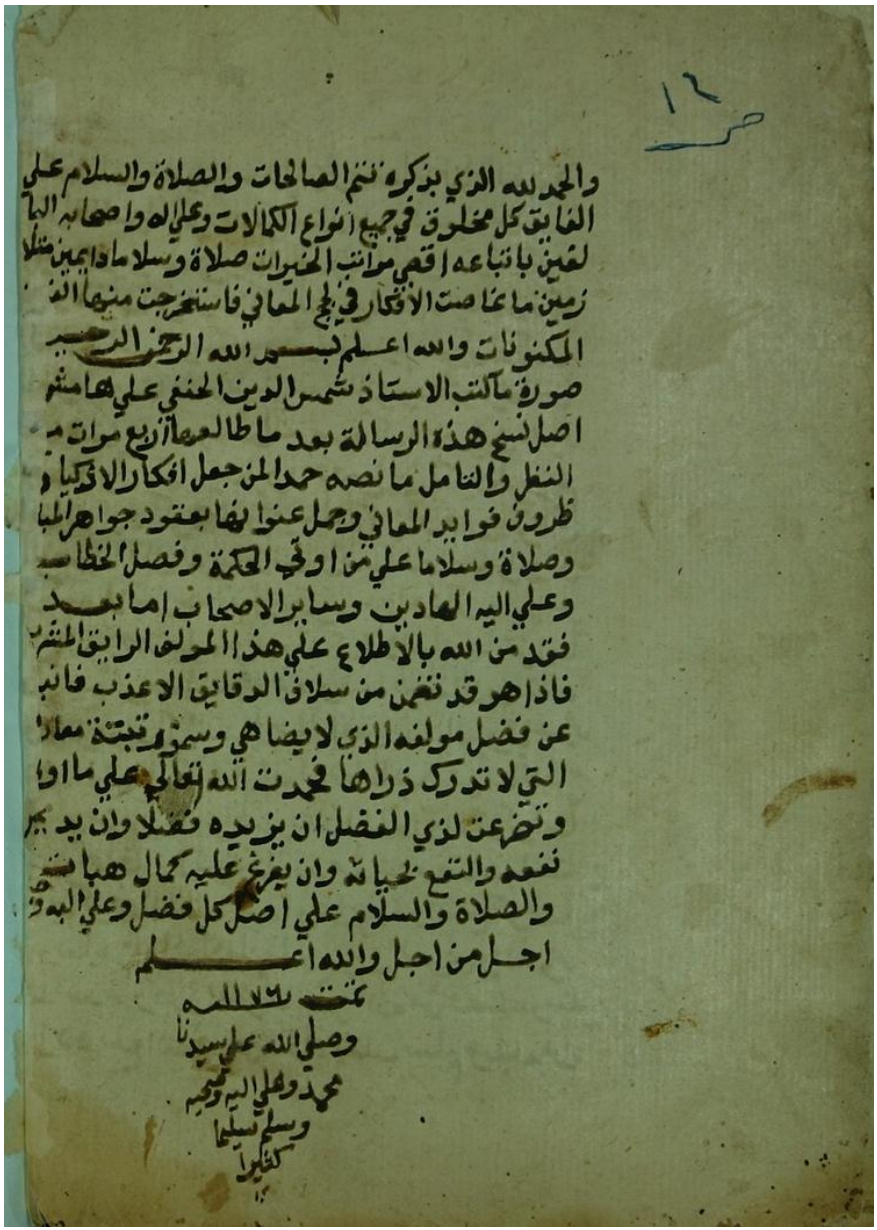
والحمد لله الذي بذكره تتم الصالحات والصلاة والسلام على
الفايق كل مخلوق في جميع انواع الكمالات وعلى اله واصحابه الما
لفين باتباعه اقفي مراتب الخيرات صلاة وسلاما دايمين مثلا
رمين ما غاصت الافكار في لجج المعاني فاستخرجت منها الد
المكنونات والله اعلم بسم الله الرحمن الرحيم
صورة ما كتب الاستاذ شمس الدين الحنفي على هامش
اصل نسخ هذه الرسالة بعد ما طالعها اربع مرات م
النظر والتامل ما نصه حمدا لمن جعل افكار الاذكيا
ظرون فوايد المعاني وحل عنوانها بعقود جواهر الما
وصلاة وسلاما على من اوتي الحكمة وفصل الخطا
وعلى اله الهادين وساير الاصحاب اما بعد
فقد من الله بالاطلاع على هذا المولف الرايق المشر
فاذا هو قد تظمن من سلاف الدقايق الاعذب فائد
عن فضل مولفه الذي لا يضاهي وسمو رتبته معا
التي لا تدرك ذراها فحمدت الله تعالى على ما اوا
وتضرعت لذي الفضل ان يزيده فضلا وان يد
نفعه والتمع بحياته وان يفرغ عليه كمال هبا
والصلاة والسلام على اصل كل فضل وعلى اله و
اجل من اجل والله اعلم
تمت بحمد الله
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما
كثيرا

النَّصُ المحقَّق:

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي

الحمد لله الذي له الأمر من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على سيد ولد آدم الصادق في الوعد، وعلى آله وصحبه البالغين بمحبته أقصى مراتب السعادة والمجد.

وبعد، فقد سألني أعز إخواني وأوحد خلاني – بلغني الله وإياه مراتب السعداء– أن أضع له رسالة لطيفة تتضمن أبحاث "وبعد"، فأجبته إلى ذلك، راجيًا من القادر المالك، أن يهدينا إلى أحسن المسالك، وسميتها: (**نتيجة أفكار ذوي المجد في تحرير أبحاث "وبعد"**)، وهأنا أشرع في المأمول، بعون الله تعالى فأقول: اعلم وفقني الله وإياك لصالح القول والعمل، أنَّ لفظة "وبعد" يتعلق بها خمسة عشر مبحثًا.

الأول: فيما يؤتى بها له. يؤتى بها للانتقال من غرض إلى آخر، فلا تقع في أول الكلام ولا في آخره، ولا بين كلامين متحدين بأن يكون الغرض منهما واحدًا، بل لا تقع إلا بين كلامين متغايرين بأن يكون الغرض من أحدهما مغايرًا للغرض من الآخر، وأن بينهما نوع مناسبة من جهة أخرى، ولا مزية في وجود ذلك في "وبعد" الواقعة في أول الكتب، فإن الغرض مما قبلها من البسملة وما معها من حمدلة وصلاة وسلام، العمل بمقتضى/ الأدلة الدالة على طلب الإتيان به في أول التأليف ونحوه، والغرض مما بعدها بيان سبب التأليف وذكر أوصاف المؤلف ونحو ذلك، وهما متغايران وإن كان بين الكلامين نوع مناسبة من حيث تعلق كل منهما بالتأليف[1]، وهذا الانتقال من الاقتضاب القريب من التخلص، فقد تقرر في البديع أن الانتقال عما افتتح به الكلام إن كان إلى ما لا يلائمه فاقتضاب، وإلا فالتخلص[2]، وإن من الاقتضاب شيئًا يقرب من التخلص وهذا منه(3)، فإنه اقتضاب من حيث إن المنتقل منه مغاير للمنتقل إليه من حيث الغرض،

---

(1) ينظر: الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية 7/1، وحاشية الكستلي على شرح العقائد ص5.

(2) قال القزويني: ((التخلص: ونعني به الانتقال مما شبب الكلام به من تشبيب أو غيره إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما .....، وقد ينتقل من الفن الذي شبب الكلام به إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك الاقتضاب)) الإيضاح في علوم البلاغة 493، وقال ابن الأثير: ((حقيقة التخلص إنما هي الخروج من كلام إلى آخر غيره بلطيفة تلائم الكلام الذي خرج منه والكلام الذي خرج إليه)) المثل السائر 265/2.

(3) قال الخطيب القزويني: ((ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص كقول القائل بعد حمد الله أما بعد)) الإيضاح في علوم البلاغة 394، وقال ابن الأثير: ((الاقتضاب...هو قطع الكلام واستئناف كلام آخر غيره، بلا علاقة تكون بينه وبينه. فمن ذلك ما يقرب من التخلص، وهو فصل الخطاب، والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أنه "أما بعد"؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: "أما بعد")) المثل السائر 275/2، وينظر: حاشية الكستلي على شرح العقائد ص5.

قريب من التخلص من حيث إن بينهما نوع مناسبة كما تقدم(1).

الثاني: في حكم الإتيان بها. اعلم أولاً أن الإتيان بأصلها وهو "أما بعد" سُنَّة(2)؛ لما ثبت أنه ﷺ كان يأتي بها في كتبه(3) وخطبه(4)، وانظر هل يُسَنُّ الإتيان بها أيضًا إعطاءً للفرع حكم الأصل أو لا ؟ اقتصارًا على ما ورد في شرح ابن عبد الحق(5) لمتن البسملة لشيخ الإسلام(6) ما يشعر بالثاني، حيث قال: ((وأتي بها اقتداء بغيره، وقد كان النبي ﷺ يأتي بأصلها في خطبه، وهو "أما بعد"))(7).

الثالث: في أصلها. أصلها "أما بعد"، بدليل استلزامها الفاء التي لا تلزم دائما في غير الضرورة والندور إلا في جواب "أما"[8]، وفي هذا الدليل نظر يعلم من البحث الخامس عشر.

واختصت "أما" بذلك دون سائر أدوات الشرط؛ لأن دلالة "أما" على الشرط ضعيفة من حيث إنها/ بطريق النيابة فلزمتها الفاء تقويةً لتلك الدلالة [1].

---

(1) ينظر: شروح التلخيص 539/4.

(2) ينظر: حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج 28/1.

(3) ومن ذلك كتابه إلى هرقل الروم ونصه: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ سَلاَمٌ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى أَمَّا بَعْدُ...)) صحيح مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: كتاب النبي إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام 163/5، وينظر: عروس الأفراح 46/1.

(4) من ذلك خطبته في خبر بريرة المشهور ونصها ((قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ)) صحيح البخاري: كتاب: البيوع، باب: إذا اشترط شروطًا في البيع لا تحل 119/8.

(5) هو: أحمد بن أحمد بن عبد الحق بن محمَّد بن عبد الحق بن أحمد بن محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن عبد العال الشرف ابن الشمس السُنباطي، شهاب الدين الشافعي، من تصانيفه: شرح الشاطبية في القراءات السبع المتواترة، وإظهار الإسرار الخفية في حل الرسالة الجيبية، وشرح مقدمة زكريا الأنصاري في الكلام على البسملة، وغير ذلك، اختُلف في سنة وفاته، فقيل: سنة 995هـ، وقيل: 990هـ، والأوّل أشهر. ينظر: الأعلام 92/1،

(6) هو: زكرياء بن محمد بن أحمد بن زكرياء الأنصاري، شيخ الإسلام قاضي القضاة، زين الدين، أبو يحيى السُنيكي المصري الشافعي، عالم بالفقه واللغة، اشتغل بالتدريس والإفتاء والتصنيف، ت 925هـ، وقيل: 926هـ. ينظر: البدر الطالع 175/1، وشذرات الذهب 134/8، وهدية العارفين 374/5.

(7) شرح ابن عبد الحق على مقدمة شيخ الإسلام في الكلام على البسملة والحمدلة، اللوحة 4. وينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية 7/1، والإيعاب في شرح العباب لابن حجر الهيثمي اللوحة 18، وحواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج 28/1.

(8) ينظر: حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ص21.

وأصل "أما": مهما يكن من شيء، لقول سيبويه[2] في تفسير "أما زيدٌ فذاهبٌ": مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ[3]، قال بعضهم: فـ"مهما" مبتدأ، والاسمية لازمة له، و"يكن" شرط، والفاء لازمة له، وهي تامة وفاعلها "شيء" بجعل "من" زائدة على رأي[4]، أو ضمير مستتر عائد على "مهما" والمجرور بيان للجنس[5]، وفيه نظر؛ إذ البيان أخص كما في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾[6]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[7]، وهنا ليس كذلك، بل هو مساوٍ، فلا يصح لعدم فائدته. وأجيب: بأن محل ما ذكر حيث لم يرد به التعميم، ورفع توهم إرادة نوع بعينه وإلا جاز كما هنا. انتهى(8).

وأقول: يلزم على الإعراب الأول خلو الجملة الواقعة خبرًا من رابط، وليست نفس المبتدأ في المعنى، وهو باطل فكذلك ملزومه.

---

(1) قال الشبراملسي: ((وَاسْتَشْكَلَ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ "أَمَّا" تَجِبُ الْفَاءُ فِي جَوَابِهَا دَائِمًا، وَالشَّرْطُ إنَّمَا تَجِبُ فِي جَوَابِهِ غَالِبًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ لَزِمَتْهَا الْفَاءُ دَائِمًا، وَأَنَّ قَوْلَهُ "غَالِبًا" قَيْدٌ فِي قَوْلِهِ "اللَّازِمَةِ لِلشَّرْطِ فَقَطْ، وَكَوْنُ أَمَّا فَرْعًا يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَصْلِهَا. وَأُجِيبُ بِأَنَّ أَمَّا لَمَّا كَانَتْ فَرْعًا ضَعُفَتْ عَنْ الْأَصْلِ فَاحْتَاجَتْ لِتَقْوِيَتِهَا بِالْفَاءِ دَائِمًا وَلَا كَذَلِكَ الشَّرْطُ)) حاشيته على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 37/1، وينظر: حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج 28/1، حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ص21.

(2) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر بن بشر، المشهور بسيبويه، ت177هـ. ينظر: نزهة الألباء 60، وإنباه الرواة 346/2.

(3) قال سيبويه ((وأمّا: "أمّا" ففيها معنى الجزاء، كأنّه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدًا)) الكتاب: 235/4: وينظر: المقتضب 27/3، ومغني اللبيب 353/1، وتمهيد القواعد لناظر الجيش4506/9، وشرح الأشموني 100/4، وهمع الهوامع 479/2.

(4) قال القليوبي: ((فـ"مهما" مبتدأ وضمن معنى الشرط، و"يكن" فعله، وجملته هي الخبر على الصحيح، وهي تامة، وفاعلها ضمير يعود على "مهما"، و"من شيء" بيان لها، ولا يصح كون "شيء" هو الفاعل و"من" زائدة لخلو الخبر عن رابط يعود على المبتدأ)) حاشيته على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين 8/1.

(5) ينظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 262/2، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ص314، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى ص21.

(6) الأعراف: 132.

(7) البقرة: 106.

(8) ينظر: حاشية السجاعي على قطر الندى ص21، بتصرف. وقال الشيخ يس: ((استشكله الدماميني بأنه لم يجر على جنس بعينه، وأجيب بأن المقصود من البيان هنا التعميم ودفع إرادة نوع بعينه)) حاشيته على شرح التصريح 262/1، وينظر: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ص314.

نعم، يصح جعل "من" هنا زائدة على رأي من يجعل "مهما" حرفًا، وهو مردود بعود الضمير عليها في نحو: ﴿مَهۡمَاتَأۡتِنَابِهِۦمِنۡءَايَةٖ﴾[1]، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، ولما حذفت "مهما" و"يكن"

وأقيمتْ "أمَّا" مقامهما لزمها ما لزمهما من الاسمية والفاء، إقامة للَّازم وهو الاسمية والفاء مقام الملزوم وهو "مهما" و"يكن" في الجملة؛ لأن الفاء لا تلزم في جواب شرط غير "أما" دائمًا، بل إذا لم تصلح لمباشرة الأداة [بأن] كانت جملة اسمية أو/ طلبية أو فعلها جامد أو منفية بـ"لن" أو "ما" أو مقرونة بـ"قد" أو السين أو سوف، وإبقاء لأثره في الجملة؛ لأنَّ أثرَ "مهما" الاسميةُ وغيرها، وأما حرف الفاء أقاموا لصوقها للاسم مقام الاسمية.(2)

الرابع: في معنى "أمَّا". قال بعضهم: معناها: الشرط، والتوكيد، والتفصيل دائمًا(3)، واعترض كونها للتفصيل دائمًا بجواز نحو: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ، مع أنه خال عن التفصيل، وأما كون التقدير: أتى القوم أمَّا زيدٌ فذاهبٌ وأمَّا عمرو فجالسٌ، إلى غير ذلك فتكلف لا يحتاج إليه ولا يعوّل ذو فضل عليه؛ ولذا قال العلامة ابن هشام(4) في توضيحه: "أمَّا" حرف شرط وتوكيد دائمًا وتفصيل غالبًا، يدل على الأول مجيء الفاء بعدها، وعلى الثالث استقراءُ موقعها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ﴾[5]،﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ﴾[6]،﴿فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[7] الآيات، ومِنْ تخلُّف التفصيل قولك: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ. وأما المعنى الثاني: فذكره فذكره الزمخشري(8) فقال: "أما" حرف يعطي الكلام فضلَ توكيد؛ تقول: زيدٌ ذاهبٌ؛ فإذا أردت أنه لا محالة محالة ذاهب قلت: أمَّا زيدٌ فذاهب؛ وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه(9).

---

(1) الأعراف: 132.

(2) ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 37/1.

(3) قال الشيخ الأمير تعليقا على قول ابن هشام في المغني: ((قوله في غالب أحوالها" إلخ": هذا هو التحقيق، وما قاله المصنف في حواشي التسهيل من أنه دائما له وإن لم يصرح المتكلم بالتكرار فينوى، مسايرة لابن مالك ومن تبعه)) حاشيته على مغني اللبيب 54/1.

(4) هو: عبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، ت761هـ. ينظر: بغية الوعاة 68/2.

(5) الضحى: 9.

(6) آل عمران: 106.

(7) الليل: 5.

(8) هو: محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، النحوي اللغوي الفقيه، ت538 هـ. ينظر: نزهة الألباء 338، وإنباه الرواة 265/3.

(9) ينظر: أوضح المسالك 137/3 بتصرف، وتفسير الكشاف 117/1.

وأقول: زعمه في محله؛ لأن تفسير سيبويه: أمَّا زيدٌ فذاهب: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ(1)، يفيد يفيد ذلك، حيث علَّق ذهاب زيد على وجود أيِّ شيء كان.

ومعنى/ قولهم: "أمَّا" حرف شرط: أنها حرفٌ فيه معنى الشرط، لا أنها من أدوات الشرط وإلا لاختصت بالأفعال(2)، واللازم باطل إجماعًا فكذا ملزومه.

وفي إفادة التوكيد دائمًا نظر، فإن الكلام المؤكد إنما يخاطب به من عنده تردد في الحكم أو إنكار له، والمخاطب بـ"أمَّا" الواقعة في أوائل الكتب لا إنكار عنده ولا تردد، نعم، يصح كونها للتوكيد تنزل منزلة من عنده أحدهما، وهذا التنزيل ليس لازمًا، فلا تكون للتوكيد دائمًا.

الخامس: في الفصل بينها وبين الفاء. الفصل بينهما واجب بواحد من ستة: المبتدأ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾(3)، والخبر، نحو: أمَّا في الدار فزيدٌ، والظرف الشامل للمجرور، نحو: أمَّا عندي فزيدٌ جالسٌ، وأمَّا في المسجد فزيدٌ معتكفٌ، ومعمول الجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾(4)، وجملة الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾(5)، **ومعمول الفعل المفسر ما بعد الفاء، نحو: أمَّا زيدًا فاضربه،** ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾(6) في قراءة النصب(7)، ويجب تقدير الفعل بين الفاء ومدخولها لا بين "أمَّا" والفاء؛ إذ لا يفصل بين "أمَّا" والفاء بجملة تامة إلا إذا كان دعاء وتقَدَمَ الجملةَ فاصلٌ، نحو: أمَّا اليوم رحمَك

(1) سابق الذكر.

(2) قال السبكي: ((فمعنى "أمَّا": مهما يكن من شيء، وهو حرف بسيط، وليست شرطا، وبذلك صرح شيخنا أبوحيان، ونقل عن بعض أصحابه أنها حرف إخبار تتضمن معنى الشرط، ولو كانت أداة شرط لاقتضت فعلا بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة الشرط، وهي من أغرب الحروف؛ لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية)) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: 91/2، وقال الشيخ خالد الأزهري: (("أما": بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني: حرف فيه معنى الشرط، صرح به جماعة من النحويين، لا حرف شرط. ا. هـ)) شرح التصريح 9/1، وينظر: المفصل 323، والارتشاف 1893/4، والجنى الداني 522، وشرح الدماميني على المغني 223/1.

(3) فصلت: 17.

(4) الضحى: 9.

(5) الواقعة: 88، 89.

(6) فصلت: 17.

(7) هي قراءة الأعرج وقتادة: "وأمّا ثمودَ"، بنصب الدال، وعن ابن أبي إسحاق: "ثمودًا"، بالنصب والتنوين. ينظر: معاني القرآن للفراء 14/3، وتفسير الكشاف 194/4، وشواذ القراءات للكرماني 421، والبحر المحيط 279/9.

الله فلا كذا وكذا؛ لأن "أمَّا" نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل.(1) وقد نظم/هذه المواضع الستة بعضُهم في قوله:

وبعد "أمَّا" فافصلا بواحد ∴ من ستة ولا تفه بزائد
مبتدأ والشرط ثم الخبر ∴ معمول فعل بعد فاء يذكر
كذاك معمول لفعل فسره ∴ ما بعد فاء بعدها مؤخره
والظرف والمجرور تلك ست ∴ قد قالها كل إمام ثبت(2)

وكونها ستة بِعَدِّ الظرف والمجرور واحدًا، فلو قال: والسادس الظرف فتلك ست، لكان أولى؛ لأن الظرف والمجرور كالفقير والمسكين إذا افترقا اجتمعا، وإذا اجتمعا افترقا.

السادس: وهل يجوز الجمع بينها وبين الواو أو لا؟ ذهب إلى الأول العلامة السكاكي(3) في مفتاحه حيث قال: ((وأما بعد، فإن خلاصة الأصلين))(4)، وإلى الثاني العلامة السكتاني في حاشيته على شرح عقائد النسفي للسعد(5)، وسنده عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض، وللسكاكي أن يتخلص أن الواو عاطفة أو استئنافية(6) على ما سيأتي في الخامس عشر.

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 364/1، وشرح الأشموني 103/4، وشرح التصريح 429/2.

(2) الأبيات من الرجز، وهي للشيخ يس لقوله: ((وقد نظمت هذه الأمور الستة فقلت: وبعد "أمَّا" فافصلن بواحد...)) حاشيته على شرح التصريح 262/1

(3) هو يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، علم بالعربية والأدب، من تصانيفه: مفتاح العلوم ورسالة في علم المناظرة وغير ذلك، ت626هـ، ينظر: بغية الوعاة 394/2، الأعلام 22/8.

(4) مفتاح العلوم ص 414، وينظر: الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية 7/1.

(5) لم أقف للسكتاني على حاشية على شرح عقائد النسفي للسعد، بل وجدت حاشية للكستلي على شرح عقائد النسفي النسفي للسعد، وقد ورد فيها الرأي المذكور، كما في الهامش التالي.

(6) قال الكستلي تعليقا على قول التفتازاني: ((قوله: "وبعد، فإنَّ مَبْنَى..إلخ"، إمَّا أن يكون معطوفاً على ما قبله عطف قصة على قصة والجامع أنَّ ما سيق تمهيدٌ للتصنيف وهذا بيان لسببه، والعامل في الظرف ما يفهم من السياق من مثل: "أقول" أو "اعلم" والأمر جارٍ على ما سيق إليك، ودخول الفاء مبني على توهم "أمَّا"، إما إجراء للموهوم مجرى المحقق، وإما أن يكون مفصولاً عنه فصل الخطاب، وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخلص، و"أمَّا" مقدرة والفاء من قرائنها ودالة على مكانها، وهي العاملة في الظرف، والواو مزيدة تعويضًا عن صورة "أمّا" وتزيينًا للفظ، ولا يجوز الجمع بينها وبين "أمَّا"، وما وقع في عبارة المفتاح: "وأما بعد، فإن خلاصة الأصلين" فليس من الاقتضاب في شيء، بل قَذْلَكَةٌ وضبْطٌ إجماليٌّ بعد بيانٍ تفصيليٍّ، بمنزلة أن يقال: وبالجملة، والواو فيه للعطف، وفائدة "أمَّا" تأكيد مضمون الكلام استدرار إصغاء السامع وتفصيل المجمل الواقع في ذهنه فتأمل)) حاشية الكستلي على شرح العقائد ص5، وينظر: الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية 7/1، 8، وجمع الفرائد بإنارة شرح العقائد ص45.

السابع: هل لصوق الاسم لازم أو لا؟ قال بالأول صاحب الكشاف(1)، والثاني ابن هشام والجمهور(2)، وتظهر فائدة الخلاف في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾[3]، فعلى الأول لابد من تقدير اسم، ولذا قال صاحب الكشاف: والتقدير: فأمَّا المتوفى(4)، وعلى الثاني لا يحتاج لذلك.

الثامن: هل يطرد حذف "أمَّا" مطلقًا، أو لا يطرد إلا/ إذا كان في الكلام أمر ونهي، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[5]، والشيطان فلا تطع، الأول رأي الجمهور(6)، والثاني رأي عصام(7)، ودليل الجمهور دخول الفاء الفاء في حيز "وبعد" في كلام لا أمر فيه ولا نهي، نحو: "وبعد، فيقول"، فلولا أن "أمَّا" مقدرة لما ساغ الإتيان بالفاء، ورده العصام بأن دخول الفاء في ذلك يحتمل أن تكون لتنزيل الظرف منزلة الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾[8]. وأقول في ذلك الرد نظر؛ لأن دخول الفاء لو كان لذلك لم يكن

---

(1) قال البُجيرمي: ((وَقَوْلُهُ : لَزِمَهَا لُصُوقُ الِاسْمِ يَرُدُّ عَلَيْهِ قَوْله تَعَالَى : ﴿ فَأَمَّا إنْ كَانَ مِنْ الْمُقَرَّبِينَ ﴾ الْآيَةَ. وَالْجَوَابُ أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا، أَيْ فَأَمَّا الْمُتَوَفَّى إنْ كَانَ..إلَخْ، كَمَا اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكَشَّافِ)) تحفة الحبيب على شرح الخطيب 61/1، وينظر: تفسير الكشاف 470/4، وشرح الدماميني على المغني231/1.

(2) ينظر: شرح الدماميني على المغني231/1.

(3) الواقعة: 88، 89.

(4) ينظر: تفسير الكشاف 470/4.

(5) المدثر: 3.

(6) قال الصبان: ((قد تحذف "أما" ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾...، ولا يقال: زيداً فضربت، ولا زيداً فتضربه، بتقدير "أما")) حاشيته على الأشموني 1477/4.

(7) قال عصام الدين الاسفراييني: ((قال الرضي: قد تحذف "أما" لكثرة الاستعمال، وإنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا، وما قبلها منصوب به أو بمفسر به، فلا يقال: زيدًا فضربت، ولا زيدًا فضربته، بتقدير "أما". هذا فما وقع في توجيه "أما" في أوائل الكتب من قولهم: وبعد فإن.. إلى آخره، من أنه بتقدير "أمَّا" فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي)) حاشيته على الفوائد الضيائية 280، وينظر: شرح الرضي على الكافية 474/4.

- وعصام هو: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، عصام الدين الاسفراييني، ولد في اسفراين من قرى خراسان، من تصانيفه: الأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، وميزان الأدب، وحاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على الفوائد الضيائية للجامي، وشروح وحواش في المنطق والتوحيد والنحو، توفي في سمرقند سنة 945 هـ. ينظر: شذرات الذهب 288/8، وهدية العارفين 14/1، والأعلام 66/1،

(8) الأحقاف: 11.

- قال عصام الدين الاسفرايني: ((قوله: (والحكم بأن كلمة "أما" للشرط لزوم الفاء في جوابها....). ولم يحكم بكون "إذ" و"حين" للشرط مع أنه يقال: زيد حين لقيته فأنا أكرمه، فإذ لقته فأنا أكرمه، ولـ"إذ" شواهد كثيرة في القرآن؛ لعدم لزومها، بل جعلا حين الإتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط)) حاشيته على الفوائد الضيائية 280.

يكن لازمًا؛ لأن ذلك التنزيل ليس لازمًا، لكن دخولها لازم فلم يكن لذلك التنزيل. وفي قولي هذا نظرٌ يُعلم من البحث الخامس عشر أيضًا.

نعم له أن يبحث بأنَّ "أمَّا" وإن لم تكن مقدرة في الكلام إلا أن الواو نائبة عنها – لما تقدم – فيها رائحة الشرط لنيابته عن أداته، وذلك كاف في الإتيان بالفاء، على هذا يتمشى قول بعض أصحابنا ملغزًا عليَّ:

وَمَا وَاوٌ لَهَا شَرْطٌ يَلِيْهِ جَوَابٌ قَرْنُهُ بِالفَاءِ حَتْمَا(1)

فأجبته بقولي:

لقد أحسنتَ في إبداع لغز بنظم وافر للحذف يطما
هِيَ الوَاوُ الَّتِي قُرِنَتْ بِبَعْدٍ وَ"أَمَّا" أَصْلُهَا وَالأَصْلُ مَهْمَا(2)

أي: مهما يكن، ففي البيت من أنواع البديع الاكتفاء[3].

التاسع: في حكمها من حيث الإعراب والبناء. هي معربة بالنصب على الظرفية، والجر بـ"من" من غير تنوين إن ذكر المضاف إليه أو حذف ونوي لفظه، ومع التنوين كبقية الأسماء النكرات/ إن حذف ولم ينو شيء، ومبنية على الضم إن حذف ونوي معناه، والمراد بمعناه المقتضية نيته للبناء: التقييد الحاصل بالمضاف إليه للمضاف، وسمي هذا التقييد معناه؛ لأنه معين يحصل به، والإضافة تأتي لأدنى ملابسة، وليس المراد بمعناه مدلوله كما لا يخفى، ونقل العلامة ابن القاسم(4) عن الإمام المنوفي(5)، والأستاذ البكري في كنزه، والإمام

(1) البيت من الوافر، ذكره السجاعي في حاشيته على شرح قطر الندى ص22، وهو أيضا في: فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ص179، وتحفة الحبيب على شرح الخطيب 19/1.

(2) البيتان من الوافر، الثاني منهما في: حاشيته على قطر الندى ص22، وفتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ص179، وتحفة الحبيب على شرح الخطيب 19/1.

(3) "الاكتفاء: هو أن يقتضي المقام ذِكْرَ شيئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَلازُمٌ وارتباط، فَيُكْتَفَى بأَحَدِهما عن الآخر لنكتةٍ بلاغيَة" ينظر: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها 48/2.

(4) هو: أحمد بن قاسم العبادي شهاب الدين، فقيه شافعي من أهل القاهرة، أخذ عن الشيخ ناصر الدين اللقاني وغيره، من تصانيفه: الآيات البينات: حاشية علي شرح جمع الجوامع، وشرح لشرح الورقات، وحاشية علي شرح المنهج، وأخرى على تحفة المحتاج، وحاشية على شرح ألفية ابن مالك في النحو، والحواشي والنكات والفوائد المحررات على مختصر السعد في المعاني والبيان، توفي بالمدينة المنورة عائداً من الحج سنة 994هـ. ينظر: شذرات الذهب 434/8، ومعجم المؤلفين 48/2.

(5) هو: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي المنوفي، نسبته إلى الرملة من قرى المنوفية بمصر، الشهير بالشافعي الصغير، صنف شروحًا وحواشٍ كثيرة منها "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج" ت1004هـ. ينظر: خلاصة الأثر 342/3، والأعلام 7/6.

والإمام ابن حجر(1) في شرح العباب(2): اشتراط كون المضاف إليه المقتضية نية معناه للبناء معرفة وإلا أعربت وإن نوي معناه(3)، ولم يبينوا الفرق، ولعله أنه إذا كان المضاف إليه معرفة كان معنا جزئيًا فيكون التقييد الذي تضمنته "بعد" معيَّنًا جزئيًا حقه أن يؤدى بالحرف لعدم استقلاله، فتكون "بعد" مشبهة لحرف حقه أن يوضع لهذا المعنى الذي تضمنته، بخلاف ما إذا كان المضاف إليه نكرة فإنه كلي؛ لأنه اسم لفرد شائع فيصدق على كثير، فلم يكن التقييد به الذي تضمنته "بعد" معنى جزئيًا حقه أن يؤدي الحرف، بل كلي ومعاني الحروف جزئية وصفًا واستعمالاً على التحقيق وإن كانت آلة الوضع التي هي متعلقات معانيها كلية فلم تكن "بعد" مشبهة للحرف.(4)

هذا وذكر كثير أن الحق أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ المنوي بعدها(5)، وفيه يقتضي بناؤها متى نوي معنى المضاف إليه وإن كان نكرة لوجود علة البناء عندهم حينئذ، وهو مخالف لما نقله العلامة ابن قاسم عن الأئمة المذكورين، وصرح به العلامة الرشيدي(6) أيضًا في حاشيته

---

(1) هو: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس، له تصانيف كثيرة منها: الإيعاب في شرح العباب، وتحفة المحتاج لشرح المنهاج، وغير ذلك، توفي بمكة سنة 974هـ، ينظر: الأعلام 234/1، والنور السافر ص390.

(2) ينظر: الإيعاب في شرح العباب لابن حجر الهيثمي اللوحة 19، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج 28/1.

(3) قال ابن قاسم العبادي: ((قوله بالبناء على الضم" وترفع أي بتنوين على عدم نية ثبوت شيء، فالرفع على أصل المبتدأ. بكري، قال الشيخ خالد في شرح التوضيح: وقال الحوفي: وإنما يبنيان أي "قبل" و"بعد" على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فإنهما يعربان سواء نويت معناه أو لا ا. هـ. ومثله في كنز الأستاذ البكري وشرح العباب للشارح)) حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج 28/1، وينظر: شرح التصريح 720/1.

(4) قال الشبراملسي: ((كَتَبَ عَلَيْهِ ابْنُ قَاسِمٍ قَوْلَهُ بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ إلَخْ، وَتُرْفَعُ: أَيْ بَعْدُ بِتَنْوِينٍ عَلَى عَدَمِ نِيَّةِ ثُبُوتِ شَيْءٍ، فَالرَّفْعُ عَلَى أَصْلِ الْمُبْتَدَأِ بَكْرِيٌّ، قَالَ الشَّيْخُ خَالِدٌ فِي شَرْحِ التَّوْضِيحِ: وَقَالَ الْحُوفِيُّ: وَإِنَّمَا يُبْنَيَانِ: أَيْ قَبْلُ وَبَعْدُ عَلَى الضَّمِّ إذَا كَانَ الْمُضَافُ إلَيْهِ مَعْرِفَةً، أَمَّا إذَا كَانَ نَكِرَةً فَإِنَّهُمَا يُعْرَبَانِ سَوَاءٌ نَوَيْت مَعْنَاهُ أَوْ لَا اهـ. وَمِثْلُهُ فِي كَنْزِ الْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ وَشَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ اهـ. وَلَمْ يُبَيِّنْ وَجْهَ الْفَرْقِ بَيْنَ كَوْنِ الْمُضَافِ إلَيْهِ مَعْرِفَةً وَكَوْنِهِ نَكِرَةً، وَلَعَلَّهُ أَنَّهُ إذَا كَانَ الْمُضَافُ إلَيْهِ مَعْرِفَةً كَانَ مُعَيَّنًا وَهُوَ جُزْئِيٌّ فَكَانَ "بَعْدُ" شَبِيهًا بِالْحُرُوفِ فِي الِاحْتِيَاجِ إلَى جُزْئِيٍّ وَهُوَ مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ، وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَهُوَ اسْمٌ لِفَرْدٍ شَائِعٍ وَهُوَ كُلِّيٌّ فَضَعُفَتْ مُشَابَهَتُهُ لِلْحُرُوفِ فَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ الْإِعْرَابِ)) حاشيته على شرح المنهاج 38/1، وينظر: شرح التصريح 720/1.

(5) قال الشرواني: ((ظاهره أن سبب بنائها المشابهة بالحرف في الافتقار، ورد بأن الافتقار الموجب للبناء إذا كان المضاف إليه جملة، وهو هنا مفرد، فعلة بنائها شبهها بأحرف الجواب كـ"نعم" في الاستغناء بها عما بعدها، فاللام للتوقيت لا للتعليل)) حواشي تحفة المحتاج 28/1.

(6) هو: أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد، المعروف بالمغربي الرشيدي، فقيه شافعي شاعر، من تصانيفه: حاشية على شرح المنهاج للرملي، ت1096هـ، ينظر: خلاصة الأثر 232/1، وهدية العارفين 163/1، ومعجم المؤلفين 169/1.

حاشيته على الرملي(1)، لا يقال: لو كان علة بنائها ما ذكر من شبهها بحرف حقه أن يوضع للمعنى الجزئي الذي تضمنته لبنيت في حال فيه لفظ المضاف إليه المعرفة لوجود الشبه المذكور حينئذ؛ لأنا نقول لا نسلم أنها متضمنة ذلك المعنى بل مستفاد من لفظ المضاف إليه المنوي ثبوته، سلمنا ذلك لكن عارض ذلك الشبه ما هو من خواص الأسماء من إضافتها إلى لفظ المضاف إليه المنوي ثبوته فضعف الشبه فبقيت على الأصل في الأسماء من الإعراب كما قالوه في "أي" الاستفهامية من إعرابها مع شبهها بهمزة الاستفهام لضعف ذلك الشبه بما عارضه من الإضافة التي هي من خواص الأسماء، لا يقال: كيف تكون الإضافة مقتضية لعدم البناء لإضعافها الشبه مع أن "حيث" و"إذ" و"إذا" مبنية للشبه الافتقاري مع لزوم إضافتها إلى الجمل؛ لأنا نقول لك: الإضافة في الحقيقة إلى مضمون الجملة التي لم يتلفظ به ولم ينو ثبوت لفظه، بل نوي ثبوت معناه، وهو تقييد "حيث" مثلاً به فكأن الإضافة مفقودة فلم يضعف ذلك الشبه، فتأمل في ذلك حق التأمل، وافهمه/ فربما لا تجده مسطورًا، والله أعلم.

وحركتْ للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت الحركة ضمة جبرًا لها بأقوى الحركات، أو لتخالف حركة بنائها حركة إعرابها، أو ليكمل لها الحركات الثلاث.(2)

العاشر: إذا صارت نكرة لعدم الإضافة لفظًا ونية، فهل تكون من قبيل ما يقبل "أل" أو من الواقع موقع ما يقبلها، توقف في ذلك أستاذنا البليدي(3)، وأقول: الظاهر أنها من الثاني؛ لأن معنى قولنا: صمتُ بعدًا، مثلاً: صمتُ زمنًا مستقبلاً، و"زمنا" يقبل "أل"، وأما نحو: صمتُ البَعد، فموقف على سمع من كلام يحتج.

الحادي عشر: في كونها ظرف زمان أو مكان. تستعمل ظرف زمان كثيرًا، كـ:صمتُ بعد رمضان ستًا من شوال، وظرف مكان قليلاً: كـ: دارُ زيدٍ بعد دار عمرو، ويصح كونها هنا ظرف زمان باعتبار زمن النطق والرقم، وكونها ظرف مكان باعتبار مكان المرقوم.(4)

---

(1) ينظر: حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج على شرح المنهاج 38/1.

– والرملي هو: شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي المنوفي، نسبته إلى الرملة من قرى المنوفية بمصر، الشهير بالشافعي الصغير، صنف شروحًا وحواشٍ كثيرة منها "نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج" ت1004هـ. ينظر: خلاصة الأثر 342/3، والأعلام 7/6.

(2) ينظر: شرح التصريح 720/1.

(3) هو: محمد بن محمد بن محمد الحسني التونسي المالكي، المعروف بالبليدي، عالم بالعربية والتفسير والقراءات، مغربي الأصل، سكن القاهرة وتوفي بها سنة 1176هـ، من تصانيفه: حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح الألفية للأشموني، وغير ذلك، ينظر: سلك الدرر 110/4، وتاريخ عجائب الآثار 227/1، الأعلام 68/7.

(4) قال الشيخ خالد الأزهري: ((بعد": ظرف زمان كثيرا، ومكان قليلا، تقول في الزمان: "جاء زيد بعد عمرو"، وفي المكان: المكان: "دار زيد بعد دار عمرو"، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم)) شرح التصريح 10/1.

الثالث عشر: قد اختلف في العامل فيها على أقوال: فذهب بعضهم إلى أنه الفعل المحذوف، وسيبويه إلى أنه "أمَّا" لنيابتها عن ذلك الفعل، ويحتمل أنها الواو على احتمال أنها نائبة عن "أما"(1)/ وذهب بعضهم إلى أنه ما في الجواب من وصف، نحو: وبعد، فزيدٌ ذاهبٌ، أو فعل مذكور، نحو: وبعد، فيقول، أو مقدر، نحو: وبعد، فهذا شرحٌ، أي: فأقول هذا شرحٌ(2)، فإن قلت: يلزم على تقدير القول هنا مخالفة لما صرح به العلامة الأشموني(3) وغيره في شرحه لقول صاحب الخلاصة:

وحَذفُ ذي الْفَا قَلَّ في نَثْرٍ إذَا ∴ لم يكُ قَوْلٌ معها قد نُبِذَا (4)

من وجوب حذف الفاء إذا حذف المقول كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم﴾(5)، أي: فيقال لهم أكفرتم(6)، ويلزم على عدم تقديره عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابًا للشرط؛ لأنَّ لأنَّ كون المشار إليه شرحًا متصفًا باللطف ونحوه مما يذكر في أوائل الكتب، مقدم على الشرط الذي هو وجود شيء مقيد بكونه بعد البسملة وما بعدها، أو غير مقيد بذلك، وجواب الشرط يجب فيه أن يكون مؤخرًا عن الشرط.

قلت: نختار الشق الأول، وما صرح به العلامة المذكور وغيره ليس مجمعًا عليه، بل هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أن الفاء في جواب "أمَّا" لا تحذف في غير الضرورة والنذور أصلاً، وأن الجواب في الآية، أعني: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ﴾(7) الآية، قوله جلَّ ذكره: ﴿فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ﴾، إذ الأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحذف القول وزحلقت الفاء/ إلى المقول، وما تقدم من تقدير القول مع وجود الفاء مبني على هذا المذهب(8)، فعلم مما مرَّ أنَّ "أمَّا" على مذهب سيبويه من أنها العامل في "بعد" نابت عن الفعل معنىً

---

(1) قال الشيخ خالد الأزهري: ((واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد "أمَّا"، فقيل: فعل الشرط المقدر، وقيل: إما لنيابتها عن الفعل المقدر؛ وهو مذهب سيبويه، فعلى الأول "أمَّا" نائبة عن الفعل معنىً لا عملاً، وعلى الثاني نائبة معنىً وعملاً)) شرح التصريح 10/1، وينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 38/1.

(2) ينظر: حاشية السجاعي على شرح قطر الندى ص22، وحاشية الكستلي على شرح العقائد ص5.

(3) هو نور الدين، علي بن محمد الأشموني، المصري، الشافعي، ت 929 ه، ينظر: شذرات الذهب 165/8، وهدية العارفين 739/5.

(4) ينظر: شرح الأشموني 10/4.

(5) آل عمران: 106.

(6) ينظر: شرح الأشموني 100/4.

(7) آل عمران: 106.

(8) قال ابن هشام: ((فإن قلت: فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾، قلت: الأصل: فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمَقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً...هذا قول الجمهور. وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب "أمّا" لا تحذف في غير الضرورة

وعملاً، وعلى غيره نابت عنه معنى لا عملاً، وأنَّ "بعد" من متعلقات الشرط على غير الأخير، ومن متعلقات الجواب عليه، وهو أولى؛ ليكون المتعلق عليه غير مقيد بكونه بعد البسملة وما بعدها، بخلافه على الثلاثة الأول، فإنه مقيد بما ذكر، ولا مزية في أن التعليق على المطلق أقرب من تحقق وقوع المعلق في المتعلق على المقيد في الجملة؛ لأن الأمرين هنا لما في الخارج سيان؛ لأن المعلق عليه محقق فيهما.

الرابع عشر: في أول من نطق بها. فقيل داود – عليه السلام – وَهِيَ فَصْلُ الْخِطَابِ الَّذِي أُوتِيَهُ(1). وقيل: يعقوب لما جاءه ملك الموت: وقال: أمَّا بعد، فإنَّا أهل بيت موكل بنا البلاء. وقيل: قُسُّ بن ساعدة، وقيل: كعب بن لؤي، وقيل: يعرب ابن قحطان، وقيل: سحبان بن وائل(2)، وجُمع بأن الأولية بالنسبة للأول بالحقيقة، ولغيره نسبية، أي بالنسبة للقبائل(3).

واعترض هذا بأن أول من نطق بها على الإطلاق آدم – عليه السلام – لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾(4) الآية.

الخامس عشر: يحتمل أن تكون/ الواو نائبة عن "أمَّا" كما تقدم، وأن تكون استئنافية، وأن تكون عاطفة لمجموع الجمل المتعددة المسوقة لغرض هو بيان سبب التأليف وذكر أوصاف المؤلف، ونحو ذلك، على

أصلاً، وأن الجواب في الآية ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾ والأصل: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وأن ما بينهما اعتراض)) مغني اللبيب 365/1، وينظر: شرح التسهيل 328/1، وهمع الهوامع 479/2.

(1) ينظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب 61/1. وقال أبوبكر الأنباري: ((أخبرنا عبد الله بن محمد قال: حدثنا يوسف بن موسى قال: حدثنا وكيع ويعلى عن زكرياء عن الشعبي عن زياد في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾، قال: فصل الخطاب: "أما بعد")) الزاهر في معاني كلمات الناس 351/2. وينظر: عروس الأفراح 46/1، وشرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية ص42.

(2) قال البُجيرمي: ((لكِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا سَحْبَانُ فِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُهَا فِي خُطَبِهِ وَهُوَ قَبْلَ سَحْبَانَ إجْمَاعًا إذْ سَحْبَانُ كَانَ فِي زَمَنِ مُعَاوِيَةَ. وَأُجِيبُ: بِأَنَّ الْمُرَادَ أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَصِحَّةُ هَذَا الْجَوَابِ تَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَصْدُرْ مِنْ أَصْحَابِهِ بَعْدَهُ وَلَا مِنْ غَيْرِهِمْ إلَى زَمَنِ سَحْبَانَ، وَالظَّنُّ خِلَافُ ذَلِكَ لِمَا عُلِمَ مِنْ كَمَالِ مُحَافَظَتِهِمْ عَلَى الِاقْتِدَاءِ بِهِ فِي نَحْوِ ذَلِكَ، وَالْأَوْلَى فِي الْجَوَابِ أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهَا فِي الشِّعْرِ كَقَوْلِهِ: لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّنِي إذَا قُلْت أَمَّا بَعْدُ أَنِّي خَطِيبُهَا)) تحفة الحبيب على شرح الخطيب 63/1.

(3) قال الرملي: ((وَاخْتُلِفَ فِي أَوَّلِ مَنْ ذَكَرَهَا فَقِيلَ دَاوُد وَقِيلَ يَعْقُوبُ وَقِيلَ قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ وَقِيلَ كَعْبُ بْنُ لُؤَيٍّ وَقِيلَ يَعْرُبُ بْنُ قَحْطَانَ وَقِيلَ سَحْبَانُ بْنُ وَائِلٍ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ وَيُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ بِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إلَى الْأَوَّلِيَّةِ الْمَحْضَةِ وَالْبَقِيَّةُ بِالنِّسْبَةِ إلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً وَيُجْمَعُ بَيْنَهَا بِالنِّسَبِ إلَى الْقَبَائِلِ وَأَصْلُهَا مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ)) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج 37/1، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس 351/2، وخزانة الأدب 370/10، الشاهد 867.

(4) البقرة: 31.

مجموع الجمل المتعددة المسوقة لغرض آخر هو العمل بمقتضى الأدلة كما تقدم، فيشترط التناسب بين المجموعين دون آحاد الجمل، والتناسب هنا هو أن كلا منهما متعلق بالتأليف كما تقدم.(1)

اعترض الثاني: بأن كون الواو استئنافية نادر، والثالث: باستلزامه عطف الخبر على الإنشاء إن كانت جملة الحمد إنشائية.

وأجيب عن الاعتراض الأول: بأن محل الندرة الأبواب والفصول والتراجم وأول القصائد، كما صرح بذلك العلامة ابن هشام في شرح بانت سعاد(2)، وما هنا في حكم أول القصائد.

وعن الثاني: بأن عطف الخبر على الإنشاء وإن منعه البيانيون(3) وابن مالك(4) وابن عصفور(5)، فقد جوزه سيبويه وطائفة(6)، ولذا قال بعضهم:

وَعَطْفُكَ الإِنْشَا عَلَى الإِخْبَارِ ∴ وَعكسهُ فيه خلافٌ جَارِي
أَهْلُ البَيَانِ وَابْنُ مَالك أَبَوا ∴ مِثْلَ ابْنِ عُصْفُور وَبِالجُلِّ اقْتَدَوْا
وَجَوَّزَتْهُ فِرْقَةٌ قَليلَه ∴ وَسِيبَوَيْهَ وارْتَضَى دَليلَه(7)

هكذا قيل، وأقول: في كونها عاطفة أو استئنافية نظر؛ إذ لو جاز كونها كذلك لم تلزم الفاء في خبرها، والتالي باطل/ فكذا المقدم، لا يقال: يحتمل لزومها لتنزيل الظرف منزلة الشرط، نحو: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ

(1) ينظر: تحفة الحبيب على شرح الخطيب 19/1.
(2) ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير 222/1، 76/3، وحاشية العدوي بهامش شرح مختصر خليل للخرشي 93/5، ولم أقف عليه في شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام.
(3) ينظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي 105/1، ومغني اللبيب 505/5.
(4) ينظر: شرح التسهيل 250/2.
– وابن مالك هو: محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني، الشافعي النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، ت 672 ه، ينظر: بغية الوعاة 130/1، وشذرات الذهب 339/8، وهدية العارفين 130/6.
(5) هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي، ت663 ه، وقيل: 669ه. ينظر: بغية الوعاة 210/2، وشذرات الذهب 330/5.
(6) قال السيوطي: ((وأما عطف الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيون وابن مالك في باب المفعول معه في شرح التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين، وجوزه الصفار وجماعة)) همع الهوامع 192/3، وينظر: مغني اللبيب 505/5، والمقاصد النحوية 259/1 الشاهد 42، وشرح الأشموني 224/3.
(7) الأبيات من الرجز منسوب لبعض الحذاق في شرح سنن النسائي المسمى "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى" 642/5.

فَسَيَقُولُونَ ﴾[1]، أو بتقدير "أمَّا"، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[2]؛ لأنا نقول قد تقدم أن دخولها لو كان لذلك التنزيل لم يكن لازمًا؛ لأن ذلك التنزيل ليس لازمًا، لكن دخولها لازم، فلم يكن لذلك التنزيل، ومثل التنزيل في عدم اللزوم تقدير "أمَّا".

فإن قلت: يحتمل أن العرب قد التزمت ذلك التنزيل في خصوص "بعد" دون سائر الظروف فيجوز أن يكون لزوم الفاء لذلك لا لكون الواو نيابة عن "أمَّا".

قلت: لو كان الأمر كما قلت للزمتها الفاء وإن لم تقترن بالواو، ولكنها لا تلزمها إلا إذا قرنت بها وذلك دليل على أن اللزوم لأجلها وليس ذلك إلا لنيابتها عن "أمَّا"، فلم يصح كونها استئنافية ولا عاطفة، إلا أن يقال: قد التزموا ذلك التنزيل حال اقترانها بالواو في خصوص هذا المقام، ولا يخفى أن كونها نائبة عن "أمَا" لا يخرج إلى شيء من ذلك فهو أظهر، هذا كله إذا لم تذكر "أمَّا" بعدها، فإن ذكرت كما تقدم في كلام صاحب المفتاح تعين كونها استئنافية أو عاطفة، وامتنع كونها عوضًا عن "أمَّا"؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض كما تقدم.

وهذا آخر ما يسره الله من فضله ومنِّه إراده، نفع الله به من تلقاه بقلب سليم وبلغه مراده/.

والحمد لله الذي بذكره تتم الصالحات، والصلاة والسلام على الفائق كل مخلوق في جميع أنواع الكمالات، وعلى آله وأصحابه البالغين باتباعه أقصى مراتب الخيرات، وصلاة وسلامًا متلازمين ما غاصت الأفكار في لجج المعاني فاستخرجت منها الفوائد والمكنونات، والله أعلم.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط الأولى 1998.
2. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، ط العاشرة 1992.
3. إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق: محمد أبو فضل إبراهيم، دار الفكر العربي . القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت، ط الأولى 1986.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، حققه د. هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربية بيروت، ط الثالثة 1996.

(1) الأحقاف: 11.

(2) المدثر: 3.

5. الإيضاح في علوم البلاغة، للقزويني، قدم له وبوبه وشرحه: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال . بيروت، ط الثانية 1991.
6. الإيعاب في شرح العباب، لابن حجر الهيثمي ت974هـ، مخطوط بمكتبة جامعة: محمد بن سعود رقم:5541، نسخها: محمد فاتح الهبراوي سنة 1316 هـ.
7. البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، طبعة بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر . بيروت، 1992.
8. البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، تحقيق: حسين ابن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر . بيروت، دار الفكر، دمشق، ط الأولى 1998.
9. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط الثانية 1979.
10. البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، تأليف وتأمل: عبد الرحمن حسن حنكة الميداني، دار القلم: دمشق، ودار الشامية: بيروت، ط: الأولى 1996.
11. تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للجبرتي، ضبطه وصححه ووضع هوامشه: إبراهيم شمس الدين، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية: بيروت لبنان. ط الأولى: 1997.
12. تحفة الحبيب على شرح الخطيب، للبُجيرمي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط الأولى 1996.
13. تشنيف المسامع بجمع الجوامع، لمؤلفه: أبو عبد الله الزركشي، دراسة وتحقيق: سيد عبد العزيز، و:عبد الله ربيع، الناشر. مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث، توزيع المكتبة المكية، ط: الأولى 1998.
14. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: على محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزع والترجمة، ط: الأولى، 2007.
15. جمع الفرائد بإنارة شرح العقائد، حاشية على: الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني، ومعه: شرح ميزان العقائد للدهلوي، تقديم مجلس المدينة العلمية، مكتبة المدينة، كراتشي باكستان، الطبعة الثانية 2012.
16. الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخرالدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية . بيروت، ط الأولى 1992.
17. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. لمحمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد عليش، الناشر دار الفكر، بيروت.

18. حاشية السجاعي، المسماة: فتح الجليل على شرح ابن عقيل، المطبعة الميمنية بمصر.
19. حاشية السَّجاعي على شرح قطر الندى، لأحمد السجاعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان. ط الأولى 2009.
20. حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، للشبراملسي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط: 2002.
21. حاشية الشيخ يس على شرح التصريح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، دار الفكر . بيروت.
22. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، ط الأولى 1999.
23. حاشية الكستلي على شرح التفتازاني على العقائد النسفية، للمولى مصلح الدين الكستلي، كان تمام طبعه في صفر الخير سنة 1326هـ.
24. حاشيتا قليوبي وعميرة، شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين،بأعلى الصفحة: شرح العلامة جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للشيخ محيي الدين النووي، بعده بفاصل: حاشية أحمد سلامة القليوبي، وبعده بفاصل: حاشية أحمد البرلسي عميرة، دار الفكر – بيروت، بدون طبعة، 1415هـ-1995م.
25. الحواشي البهية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني، وعليه حاشية جمع الفرائد بإنارة شرح العقائد للمصباحي، ويليه: شرح ميزان العقائد للدهلوي، تقديم مجلس المدينة العلمية، مكتبة المدينة، كراتشي باكستان، الطبعة الثانية 2012.
26. حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج، للعالمين: الشيخ عبد الحميد الشرواني، والشيخ أحمد بن قاسم العبادي، على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر الهيتمي، وبهامشه: تحفة المحتاج بشرح المنهاج. روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، طبعة بمطبعة: مصطفى محمد، صاحب المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي، بمصر.
27. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط الرابعة 2000.
28. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، دار صادر . بيروت.
29. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق حاتم الضامن، اعتنى به عز الدين البدوي النجار، مؤسسة الرسالة بيروت، ط: الأولى 1992.
30. سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل المرادي، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت – لبنان، ط: الثالثة 1988.
31. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت.

32. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
33. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي، هجر للطباعة والنشر، ط الأولى 1990.
34. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط الأولى 2000.
35. شرح التفتازاني على الأحاديث الأربعين النووية، للنووي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان، ط الثانية 2004.
36. شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط الثانية 1996.
37. شرح سنن النسائي المسمى "ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمحمد بن علي الإثيوبي الوَلَّوِي، الناشر: دار المعراج الدولية للنشر [جـ 1- 5]، ودار آل بروم للنشر والتوزيع [جـ6- 40]. الطبعة: الأولى جـ(1-5): 1996، جـ (6-9) 1999، جـ (10-12) 2000، جـ (13-40) 2003.
38. شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، ط الأولى 2010.
39. شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان، ط الأولى 2007م.
40. حاشية العدوي بهامش شرح مختصر خليل للخرشي، طبع بالمطبعة الأميرية، ط الثانية 1317 هـ.
41. شروح التلخيص، شرح التفتازاني، وشرح ابن يعقوب المغربي، وشرح بهاء الدين السبكي، دار الإرشاد الإسلامي . بيروت.
42. شواذ القراءات، لرضي الدين الكرماني، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت – لبنان.
43. صحيح البخاري، دار إحياء الثرات العربي . بيروت.
44. صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية . بيروت، ط 1981.
45. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، لسبكي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية، صيد- بيروت. ط الأولى، 2003.
46. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، السنيكي، الناشر: المطبعة الميمنية، وتحته بفاصل: حاشية الإمام أحمد بن قاسم العبادي، بعده بفاصل: حاشية العلامة الشربيني.

47. فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، الرائقي، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: 1417هـ - 1418هـ.
48. الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط الثالثة 1983.
49. الكشاف للزمخشري، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي 1947.
50. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، ط: سنة 1939.
51. معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، و محمد على النجار، دار السرور . بيروت.
52. معجم المؤلفين، لرضا كحالة، دار إحياء الثرات العربي . بيروت.
53. مفتاح العلوم للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية . بيروت، ط الثانية 1987.
54. المفصل في علم العربية، للزمخشري، وبذيله المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل . بيروت.
55. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط الأولى 2010.
56. المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. بيروت.
57. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
58. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي، ومعه: حاشية الشبراملسي، وحاشية الرشيدي المغربي، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط: 2002.
59. النور السافر في أعيان القرن العاشر، للعيدروس، حققه وضبط نصوصه وصنع فهارسه وقدم له وعلق عليه: أحمد حالو وآخرون، دار صادر – بيروت، ط: الأولى 2001.
60. هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية . بيروت 1992.
61. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان، ط الأولى 1998.